الأمم المتحدة

E/2009/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 April 2009
Arabic
Original: English

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الحادية عشرة

(٩-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩)

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة الحادية عشرة للجنة السياسات الإنمائية المعقودة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، وقد تناولت الدورة المواضيع التالية: التعاون الدولي بشأن الصحة العامة على الصعيد العالمي، وبخاصة أهمية معالجة أوجه عدم المساواة؛ والاضطراب المالي العالمي وأثره على البلدان النامية؛ وتغير المناخ والتنمية؛ والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً.

وفي استعراض لجنة السياسات الإنمائية لموضوع التعاون الدولي من أجل الصحة (بالتركيز على الشراكات العالمية)، خلصت اللجنة إلى ضرورة إيلاء قسط أكبر بكثير من الاهتمام لأوجه عدم المساواة المتزايدة في الوصول إلى الخدمات الصحية ولأوجه التفاوت في النواتج الصحية. وهذه التفاوتات قائمة تبعاً لفئات الدخل ونوع الجنس والعنصر والعرق والجغرافيا وتظهر بوجه خاص في النواتج الصحية غير الملائمة لأشد الفئات فقراً. وتؤثر الظروف الصحية السيئة، بدورها، على أبعاد أخرى للرفاه، كما أنها أحد أسباب تراجع الأداء التعليمي وتدني الدخول. وتتطلب معالجة أوجه عدم المساواة على الصعيد الصحي إصلاح جوانب التعاون الدولي في مجال الصحة. وهذا يتطلب أن تتوافر للحكومات المتلقية والمانحة معاً رؤية متكاملة للنظام الصحي، وذلك بإيلاء الأولوية إلى الرعاية الصحية الأساسية، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لنظم تقديم الخدمات الصحية. ويجب أن ترمي الشراكات الصحية العالمية إلى دعم هذه الأهداف، فتسهم بالتالي في الحد من أوجه التفاوت على المستوى الصحي.

190509 180509 09-30850 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وناقشت اللجنة آثار الأزمة المالية العالمية الراهنة على البلدان النامية. واستنتجت أن ثمة حاجة لزيادة قدرات تنمية إيرادات الحكومات باتخاذ تدابير لتحسين جباية الضرائب. وينبغي أن يشكِّل التعاون الدولي لمحاربة التهرب الضريبي باللجوء إلى الملاذات الضريبية الدولية، عنصراً رئيسياً من هذه الجهود. وثمة حاجة ماسة أيضاً إلى تعزيز التمويل التعويضي، على نطاق أوسع بكثير مما هو عليه حالياً، وتصميمه لمواجهة نتائج الصدمات التجارية والمالية التي تلقي بأثرها على البلدان النامية، على أن يكون متاحاً دون التقيد بشروط السياسات المرتبطة بالآليات القائمة حالياً. ويجب أن يأتي قسط كبير من التمويل عن طريق إصدار صندوق النقد الدولي حقوق سحب خاصة لا تساير التقلبات الدورية. وينبغي العمل تدريجياً على تعزيز دور حقوق السحب الخاصة كعملة للاحتياطي العالمي. وعلاوة على ذلك، يجب إنشاء آلية تنظيمية شاملة وعالمية للنظام المالي الدولي لمنع وقوع أزمات جديدة. وهذا يتطلب إدخال إصلاحات أساسية على المؤسسات القائمة، بما في ذلك جعل تلك المؤسسات أكثر شمولية. ونظر أعضاء اللجنة في نتائج اجتماع مجموعة العشرين الذي عُقد في نيسان/أبريل، ورحَّبوا باقتراحات زيادة موارد صندوق النقد الدولي، وتوزيع حقوق السحب الخاصة، وترتيبات التنظيم العالمي للنظام المالي، بوصفها خطوات في الاتجاه السليم، مشيرين مع ذلك إلى أنه ينبغي القيام بالمزيد.

وقد تزايدت مسألة تغير المناخ إلحاحاً. وثمة حاجة إلى أن يأخذ كل بلد بتكنولوجيات الحد من انبعاثات الكربون. فالأزمة المالية تتيح فرصة لتغيير الأنماط التقليدية للاستثمار والإنتاج. ويجب السعي إلى انتهاج مسارات إنمائية جديدة على أساس تكنولوجيات الحد من انبعاثات الكربون. ولا بد للبلدان المتقدمة النمو من تسهيل نقل التكنولوجيا والتمويل إلى البلدان النامية للتخفيف من حدة تغير المناخ على الصعيد العالمي. ويتعين تحسين الإدارة واستعراض الهيكل المالي بهدف التصدي لتغير المناخ، حرصاً على اتساق السياسات والتركيز على التنمية المستدامة. ويجب استحداث مؤشر تعرض، للدلالة على التأثر بالمناخ على المستوى الوطني وللاسترشاد به في توجيه استراتيجيات التكيف.

ورأت لجنة السياسات الإنمائية أن بلدين، هما بابوا غينيا الجديدة وزمبابوي، مؤهلان للانضمام إلى قائمة أقل البلدان نمواً. بيد أنهما رفضا هذا الانضمام. واعتبرت اللجنة أن غينيا الاستوائية مؤهلة للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، فأوصت برفع هذا البلد من القائمة. واعتبِرت أن توفالو وفانواتو مؤهلتان أيضاً، لكنها لم توص برفع اسمهما من القائمة. وسيُنظر في احتمال رفعهما في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات. أما كيريباس، التي انطبقت عليها معايير رفع الاسم لأول مرة في عام ٢٠٠٦، فلم تعتبَر مؤهلة. وسجلت

اللجنة التقدم الإنمائي الإيجابي المستمر الذي أحرزته ملديف وساموا، المقرر رفع اسمهما من القائمة، وكذلك الرأس الأخضر التي رُفع اسمها مؤخراً. وكررت اللجنة التأكيد على أهمية قيام البلدان التي ترفَع أسماؤها من القائمة بإعداد استراتيجية للانتقال السلس، بدعم من شركائها في التنمية.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها .	٦
	ألف – المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المجلس	٦
	باء – المسائل التي يوجَّه انتباه المجلس إليها	٧
الثاني –	الصحة العامة على الصعيد العالمي: أهمية معالجة أوجه عدم المساواة	١٠
	ألف – لماذا يعد اعتبار أوجه عدم المساواة مهما لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا	١٠
	باء – أوجه عدم المساواة الصحية: الدلائل والمُحددات الأساسية	١١
	جيم – تقديم الدعم العالمي في مجال الصحة	١٣
	دال – التوصيات	١٦
الثالث –	الاضطراب المالي العالمي وآثاره على البلدان النامية	١٩
	ألف – مكافحة الأزمة العالمية	٢٠
	باء – منع الأزمات في المستقبل	٢٣
	جيم – التوصيات	٢٤
الرابع –	العلاقة بين تغير المناخ والتنمية	٢٦
	ألف – التعاون الدولي بشأن المناخ: رؤية شاملة	٢٦
	باء – التغير المناخي: التمويل والبنيان المالي	٢٧
	جيم – التكيف مع تغير المناخ والضعف إزاءه وتخطيط التنمية الوطنية	٢٨
	دال – الحد من تغير المناخ والتنمية	٢٩
	هاء – الاستنتاجات والتوصيات	٢٩
الخامس –	استعراض عام ٢٠٠٩ الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا	٣١
	ألف — مقدمة	٣١
	باء – عتبات تحديد أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٩	٣٢

جيم – أهلية الإدراج والرفع ٣٦
دال – رصد تقدم التنمية في البلدان التي رفعت من القائمة ٣٩
هاء – رصد تقدم البلدان التي رفعت من القائمة: الرأس الأخضر ٣٩
واو – الانتقال السلس ٤٠
السادس – الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية ٤١
السابع – تنظيم الدورة ٤٢

المرفقات

الأول – قائمة المشاركين ٤٣
الثاني – جدول الأعمال ٤٥
الثالث – قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة ٤٦

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المجلس

التوصية ١: نحو تنفيذ أهداف متفق عليها دولياً بشأن الصحة العامة على الصعيد العالمي

١ - أوجه عدم المساواة في المسائل الصحية وتحقيق أهداف الصحة العامة على الصعيد العالمي - يمكن تحقيق الأهداف الرقمية على الصعيد الوطني حتى وإن كان عدد كبير من أفراد المجتمع المحرومين يعانون من التهميش. وقد أوصت لجنة السياسات الإنمائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإشارة على الجمعية العامة بضم مجموعة صغيرة من المؤشرات المرتبطة بأهداف صحية محددة للفقراء والمحرومين إلى الأهداف المتفق عليها دولياً المتعلقة بالصحة العامة على الصعيد العالمي. ويجب أن تُرصد أوجه عدم المساواة هذه تبعاً لفئة الدخل والمنطقة والعرق والعنصر والسن ونوع الجنس، وأن تدرَج في التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وسيتطلب هذا النهج معالجة أوجه عدم المساواة الحالية التي تتوقف عليها النواتج الصحية، تمشياً مع الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة المعينة بالمحددات الاجتماعية للصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

التوصية ٢: الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

٢ - توصي لجنة السياسات الإنمائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن ترفَع غينيا الاستوائية من قائمة أقل البلدان نمواً.

٣ - وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، تشير اللجنة على المجلس بإعادة تأكيد أهمية قيام شركاء التنمية بتنفيذ تدابير ملموسة دعماً لاستراتيجية الانتقال لكفالة رفع البلدان من القائمة على نحو دائم. وفي هذا الصدد، يكتسي أهمية خاصة استمرار حصول البلدان التي ترفع من القائمة على موارد الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا وصندوق التكيف المنشأ لأقل البلدان نمواً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

التوصية ٣: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٤ - يجب أن تخضع الاشتراطات المرهقة ذات الصلة بالسياسات والمرتبطة باستخدام المصادر الحالية للتمويل التعويضي للمراجعة والمواءمة مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقد ثبت على نطاق واسع عدم فعالية هذه الاشتراطات، ذلك أن الأزمة التي تلقي بأثرها حالياً على البلدان النامية ليست نتيجةً لسياسات هذه البلدان. وتوصي لجنة السياسات الإنمائية بأن يتناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسألة الاشتراطات المرتبطة بالتمويل التعويضي في مشاوراته مع مؤسسات بريتون وودز بهدف تعزيز إدخال الإصلاحات اللازمة على الآليات القائمة للتمويل التعويضي.

التوصية ٤: الصلة بين تغير المناخ والتنمية

٥ - لا يني الهيكل المالي القائم حالياً للتعامل مع تغير المناخ يزداد تعقيداً، في ظل انتشار اقتراحات جديدة تحدّ من الشفافية على صعيد تكامل وإضافية وكفاية الموارد واستخداماتها للتخفيف من آثار تغير المناخ وفي برامج التكيف. وتوصي لجنة السياسات الإنمائية بأن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيكل المالي لمعالجة تغير المناخ خلال الدورة المقبلة لمنتدى التعاون الإنمائي في عام ٢٠١٠ بهدف كفالة مواءمة السياسات والتركيز على التنمية المستدامة. وتوصي اللجنة المجلس أيضاً بأن يطلب إلى هيئات الأمم المتحدة المختصة (بالتشاور مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة) تطوير مؤشر تعرض بشأن التأثر بالمناخ بغية تحسين عملية مدى تقييم هشاشة أحوال البلدان النامية إزاء تغير المناخ وتصميم استجابات تكيف ملائمة.

باء - المسائل التي يوجَّه انتباه المجلس إليها

١ - نحو تنفيذ أهداف متفق عليها دولياً بشأن الصحة العامة على الصعيد العالمي

٦ - ينبغي تصميم المساعدة الدولية، بما يشمل ''الشراكات الصحية العالمية''، لإحراز تقدم على الصعيد الصحي بشكل عادل ومنصف. وثمة حاجة لإقامة أوجه تآزر وتعزيزها بين عمل الشراكات الصحية العالمية المعنية بأمراض محددة والخدمات الأساسية للرعاية الصحية التي تقدمها نظم الصحة الوطنية، وذلك من خلال تحسين التنسيق بين الاثنين وتعزيز قدرات تنفيذ النظم الوطنية. ويجب أن تكفل الشراكات الصحية العالمية عدم تسبب أنشطتها في تفتيت أو إضعاف النظم الصحية الوطنية. ولا ينبغي اعتماد ''شراكات صحية عالمية جديدة'' إلا إذا التزمت هذه الشراكات بالعمل على تحقيق الأهداف المذكورة.

٧ - ويشكل الحصول على أدوية منخفضة التكلفة أمراً أساسياً لتحسين صحة الفقراء. كما أن إدراج تعديلات على براءات الاختراع وفي مجال الصحة العامة، بما في ذلك ''اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية''، يمثل مسألة معقدة من الناحية الإجرائية، مما يحدّ من قدرة البلدان على الاستفادة من الفرص المتاحة. وينبغي زيادة تسهيل الحصول على الأدوية المنخفضة التكلفة بعد مراجعة وإصلاح نظم حقوق البراءات والملكية بحيث تصبح حقوقا مؤاتية فعلا للتنمية. بيد أن الإصلاح بحد ذاته عملية طويلة الأمد. وفي هذه الأثناء، يتعين توفير المساعدة التقنية بغية تحسين قدرات البلدان على امتثال أحكام تعديل اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

٢ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

٨ - رأت اللجنة أن توفالو وفانواتو تلبيان معايير رفع البلدان من القائمة للمرة الثانية على التوالي لكنها لم توص برفع اسميهما. وسيُنظر في احتمال رفعهما من القائمة في الاستعراض المقبل الذي سيجري بعد ثلاث سنوات عام ٢٠١٢.

٩ - وطلبت اللجنة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استعداداً للاستعراض المقبل بعد ثلاث سنوات، تحضير ملف عن مواطن الضعف لهذين البلدين تبعاً للمبادئ التوجيهية المحددة في تقرير اللجنة عن الدورة العاشرة[(١)] ولقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩. ومن المتوقع أن تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تحديث تقييم الأثر مقدماً بشأن احتمال رفع اسمي توفالو وفانواتو قبل استعراض عام ٢٠١٢.

٣ - رصد التقدم المُحرز في مجال التنمية في البلدان التي تُرفع من القائمة

١٠ - لقد أظهر البلدان اللذان رُفع اسماهما من القائمة، وهما ملديف وساموا، إحراز تقدم إنمائي إيجابي مستمر. وفي الوقت ذاته، أثارت اللجنة الحاجة إلى أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة وشركاء التعاون الإنمائي بتقديم الدعم لهذه البلدان لمساعدتها على وضع استراتيجيات الفترة الانتقالية بما يكفل رفع أسمائها من القائمة بشكل دائم.

(١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ١٣ (E/2008/33)، الفصل الرابع، الفقرتان ٢٧ و ٢٨.

٤ - رصد التقدم المحرز في تنمية الرأس الأخضر

١١ - أحرز الرأس الأخضر، الذي رُفع اسمه من القائمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تقدما مُرضيا جدا. بيد أن البلد يظل ضعيفا من الناحية الاقتصادية وهناك حاجة لبذل جهود دؤوبة لإنجاح عملية التحول والترقية الهيكليين لاقتصاده.

الفصل الثاني

الصحة العامة على الصعيد العالمي: أهمية معالجة أوجه عدم المساواة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ على استعراض تنفيذ ''الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي''. وللمساعدة في إجراء هذا الاستعراض، بحثت لجنة السياسات الإنمائية مدى تأثير النظام العالمي في أوجه عدم المساواة في البلدان وفيما بينها، بطرق من بينها تقييم مدى قدرة الشراكات الصحية العالمية - وهي وسيلة ابتكارية وهامة لتحقيق التعاون الدولي - على تحسين طرائق إيصال خدمات الصحة.

٢ - واعتبرت اللجنة أنه ينبغي أن تُصمم المعونة الدولية لتشجيع التقدم المنصف في مجال الصحة. كما تبيّن لها أن كفالة تحقيق نتائج صحية منصفة أسلوب فعال لإحراز التقدم في قطاع الصحة عموما. ولذلك قامت بفحص الوضع الراهن لأوجه عدم المساواة في مجال الصحة، وما ينطوي عليه من آثار على عمليات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذا تأثير الشراكات الصحية العالمية في ذلك من خلال ''منظار الإنصاف''.

ألف - لماذا يعد اعتبار أوجه عدم المساواة مهما لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا

٣ - أولا، يُشكّل تحقيق موفور الصحة شرطا سابقا لجميع القدرات الأخرى. فأينما تتسع أوجه عدم المساواة، يصبح من الأرجح أن تتناقص إنتاجية الفقراء ودخولهم ويتدنى مستوى رفاهيتهم عموما. وبالإضافة إلى ذلك، يعد التمتع بالصحة الجيدة مكونا جوهريا لتحقيق الأمن البشري. فما زالت نسبة كبيرة من سكان عدة بلدان نامية تعاني من أمراض يُمكن الوقاية منها ويسهل علاجها وذلك نظرا لشدة القيود على فُرص الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية الصحية أو رداءة توزيعها ولنقص الموارد المالية أو وجود معوقات اجتماعية.

٤ - ثانيا، ثمة أوجه عدم مساواة حادة داخل البلدان. وحالات عدم المساواة هذه على الصعيد الوطني تحدث آثارا جسيمة على تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. ففي غياب جهود مُحكمة الأهداف لتقديم الخدمات الصحية الضرورية للفئات الأسوأ حالا (كالفقراء عموما، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية، وأفراد الجماعات المحرومة) فإن تحقيق هدف متوسط ما، على الصعيد الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسّن حالة الظروف الصحية لجميع الفئات بدرجة متكافئة، وقد يرافقه تفاقم نسبي في أحوال المحرومين.

٥ - ثالثا، ينطوي الاستثمار في صحة الأطفال على آثار يمتد نطاقها مدى الحياة على الإنتاج والدخول. فبإمكان التدخلات المبكرة أن تحول دون حدوث إعاقات دائمة، ومن ثم توفير امتيازات اجتماعية واقتصادية كبيرة للأفراد والمجتمع.

٦ - وأخيرا، يعكس وجود أوجه عدم مساواة صحية في بلد من البلدان، حالات أخرى من أوجه عدم المساواة ويعززها، بما في ذلك تداخل العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية. ويمكن أن يتحول اشتداد حالات عدم المساواة - ليس فحسب في مجال الصحة وإنما أيضا على جبهات أخرى - إلى مصدر اضطراب أو نزاع اجتماعيين، وهو ما يمكن أن يكون له بدوره ضرر وخيم الأثر على الصحة.

٧ - وقد تكون الجهود التي تبذلها الجهات المانحة الرسمية والشراكات الصحية العالمية للارتقاء بمستوى الصحة في البلدان النامية، متسقة مع روح إعلان الألفية إذا كانت أهداف تلك الجهات تصب صراحة في صلب سعيها إلى الحد من أوجه عدم المساواة في مجال الصحة وغيره من المجالات ذات الصلة.

٨ - وتؤثر أوجه عدم المساواة الصحية مباشرة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة وبشكل غير مباشر في تنفيذ الأهداف الأخرى. فعندما تكون أوجه عدم المساواة مرتفعة وفي ازدياد، تصير الأهداف الإنمائية للألفية أصعب على التحقيق في حين قد تزيد الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف من حدة عدم المساواة، بحيث ينتهي ذلك بتحقيق المنفعة للفئات الأحسن حالا أكثر من غيرها. وربما يحدث ذلك بسبب التمييز أو نتيجة اصطدام السلطات الصحية بعقبات تحول تقديم الخدمات إلى الفئات الأسوأ حالا، الذين كثيرا ما يستوطنون المناطق النائية. بيد أنه من شأن التفسير الدقيق للفلسفة التي تستند إليها الأهداف الإنمائية للألفية أن يجعل الجهود المبذولة تُركز على مصلحة المحرومين.

باء - أوجه عدم المساواة الصحية: الدلائل والمُحددات الأساسية

٩ - تلاحظ اللجنة أنه بالرغم من التقدم المُحرز، كثيرا ما تكون البيانات المتعلقة بالظروف الصحية غير كافية، خصوصا في البلدان المنخفضة الدخل. ومع ذلك فإن ما هو معلوم منها يكفي للدلالة على شدة أوجه عدم المساواة الصحية على الصعيدين العالمي والوطني[٢]، بحيث يختلف الوضع الصحي والموارد المرصودة للصحة بحد سواء على نطاق واسع بين البلدان وبداخلها.

(٢) Commission on the Social Determinants of Health, *Closing the Gap in a Generation*: Health Equity through Action on the Social Determinants of Health, Geneva, WHO, 2008.

١٠ - وترتبط أوجه الاختلاف في مستويات الدخل بحالات التفاوت الكبير في مؤشرات الصحة، كما يتضح من الأمثلة التالية:

(أ) يبلغ متوسط العمر المتوقع في البلدان المرتفعة الدخل ٨٠ عاما بالمقارنة مع ٥٩ عاما في البلدان المنخفضة الدخل، في حين يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ٧ وفيات لكل ٠٠٠ ١ ولادة، مقابل ١١٠ لكل ٠٠٠ ١ ولادة في البلدان المنخفضة الدخل؛

(ب) تقل نسبة توفر العناية الطبية عند الولادة لدى خُمس أفقر السكان في ٥٥ بلدا ناميا عن نصف ما هي عليه في خُمس أكثرهم ثراء.

١١ - وهناك أيضا اختلافات عنصرية وعرقية واسعة في مجال الصحة وتباينات إقليمية كبيرة بداخل البلدان كما يتضح من الأمثلة التالية:

(أ) في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، التي تقطنها أغلبية ساحقة من السود وذوي الأصول الإسبانية، يبلغ متوسط العمر المتوقع ٦٣ عاما بالمقارنة مع ٨٠ عاما في مقاطعة منغامري المجاورة لها بولاية ماريلاند؛

(ب) تبلغ نسبة وفيات الرضّع بين الإندونيسيين ذوي الأصول العرقية الصينية رُبع ما هي عليه بين غيرهم من الإندونيسيين؛

(ج) في الاتحاد الروسي، هناك فروق تبلغ ٢٠ عاما في معدلات العمر المتوقع بين المناطق.

١٢ - وعلى الصعيد الوطني، تؤدي حالات الحرمان من الرعاية الصحية إلى تعميم أوجه عدم المساواة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي على أساس نوع الجنس والأصل العرقي والمنطقة الجغرافية، وهذا ما يعكس بدوره عدم إنصاف في الحصول على الموارد الاقتصادية وفرص التعليم والتوظف. وفي البلدان النامية كلها تقريبا، تكون احتمالات الوفاة التي يواجهها المواليد في الأسر الفقيرة قبل بلوغهم سن الخامسة أكبر من نظيراتها في الأُسر الأكثر ثراء - بل إن تلك الاحتمالات تبلغ ثلاثة أضعاف ذلك في بعض البلدان. وعلى هذا النحو، يرتبط التعليم، خاصة تعليم الإناث، ارتباطا إيجابيا بالصحة. وتنشأ أوجه عدم المساواة الصحية أيضا بما يتجاوز المكان ويُعزى ذلك جزئيا إلى الاختلافات الطبيعية في درجة الأخطار السائدة.

١٣ - ويؤدي التمييز ضد مجموعات عرقية أو عنصرية أو دينية محددة إلى عواقب خطيرة من حيث محددات الصحة والنتائج الصحية.

١٤ - وكثيرا ما تحدث حالات تفاوت بين الجنسين في الحصول على الرعاية الصحية وفي نوعية الخدمات. فمعدلات العمر المتوقع ووفيات الرضّع في صفوف الإناث تكون عموما أفضل من نظيراتها بين الذكور ولكن ليس في بعض البلدان الآسيوية حيث تتعرض الإناث لكثير من التمييز. كما أن المرأة تواجه أخطارا صحية خاصة خلال فترة الحمل والولادة ومن خلال التعرض لبيئات أسرية غير صحية وتتلقى عموما رعاية صحية من نوعية أكثر رداءة.

١٥ - وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يكون توزيع الهياكل الأساسية الصحية غير متكافئ بين منطقة جغرافية وأخرى، مثلما أن وصول المجموعات إلى الخدمات يكون غير متكافئ هو أيضا. وكثيرا ما لا تُزوّد المناطق الريفية بما يكفي من موظفي الرعاية الصحية. ويعترض شلل شديد أيضا قدرة القطاع الصحي على تلبية احتياجات الفقراء بسبب غلاء أسعار الأدوية والتحديات التي تواجهها الحكومات الوطنية لتأمين الوصول إلى أدوية جنيسة أرخص. وقد أوجد التعديل بشأن براءات الاختراع والصحة العامة المُدخل على ''اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية''، بعض جوانب المرونة على ذلك الاتفاق، لكن التعديل معقد من الناحية الإجرائية وهذا ما يحد من قدرة البلدان على اغتنام الفرص المتاحة.

جيم - تقديم الدعم العالمي في مجال الصحة

١٦ - تسارعت وتيرة المساعدة الإنمائية الدولية المقدمة في مجال الصحة مع إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية. وبفضل الالتزامات التي أخذها مقدمو المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف على عاتقهم في عام ٢٠٠٦، بلغت تلك المساعدة ١٢,٦ بليون دولار. كما تغير نمط تخصيص الموارد. ففي حين استهلكت جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية نحو ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية في مجال الصحة في التسعينيات، فإن تلك البرامج قد شكلت ٥١ في المائة من جميع الالتزامات في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وهبطت نسبة الدعم المخصص للتدريب والإدارة في مجال الرعاية الصحية من ٣٦ إلى ١٨ في المائة[٣].

١٧ - ويظل انتشار أسلوب الترتيبات المؤسسية الجديدة محفزا رئيسيا على تمويل قطاع الصحة: فقد تم إنشاء ما بين ٨٠ و ١٠٠ شراكة صحية عالمية بأهداف متنوعة. وأقرت منظمة الصحة العالمية بأن هذه التحالفات بين المؤسسات العامة (وطنية كانت أم متعددة الجنسيات)، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية والشركات الخاصة، تحالفات أساسية لتحقيق إنجازات كبيرة في مجال تحسين الصحة على نطاق عالمي.

(٣) لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''Measuring aid to health'' تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، متوفر بالموقع الشبكي ww.oecd.org/dac/stats/health.

١٨ - ويتبع معظم برامج الشراكات الصحية العالمية نهجا قائما على التصدي لأمراض محددة بحيث يستهدف حوالي ٦٠ في المائة منها ثلاثة أمراض، هي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وهناك أيضا شراكات صحية عالمية تستهدف بوجه خاص القضاء على أمراض ليست معروفة بنفس الدرجة. وليس إلا القليل ما يُؤسس من تلك الشراكات لتعزيز الخدمات الصحية الوطنية. ولا يُشكّل عموما تخفيف أوجه عدم المساواة في النتائج الصحية داخل البلدان مسألة رئيسية في عملية تصميم الشراكات الصحية العالمية.

١٩ - وكان لنشوء الشراكات الصحية العالمية آثار إيجابية وسلبية بحد سواء على قدرة البلدان النامية على حل المشاكل الصحية. فهذه الشراكات تُحْسِن أداء وظائفها بشكل معقول من ناحية تحسين الوصول إلى علاجات محددة. وغدت وسائل مهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام فيما يتعلق بالصحة، بما في ذلك عن طريق زيادة التمويل من جهات القطاع الخاص - كالمؤسسات والشركات - وكذا عن طريق الجهات المانحة الرسمية. إلا أن المساهمات لم تكن دائما مساهمات مضافة. وعلاوة على ذلك، هناك انشغالات بشأن دور الشراكات الصحية العالمية في معالجة أوجه عدم المساواة الصحية، وأثرها على نُظم الصحة الوطنية واتساق بنيان المعونة الدولية. وقد أكدت اللجنة الحاجة إلى تحسين التوازن بين مساهمات هذه الشراكات من أجل تحسين توزيع الفوائد الصحية وتعزيز خدمات الصحة الوطنية.

١ - الشراكات الصحية العالمية وتعزيز المساواة

٢٠ - ترتكز العلاقة بين الشراكات الصحية العالمية والإنصاف على أربعة محاور: اختيار البلدان المستفيدة؛ والتأثير في الخدمات الصحية الوطنية؛ وطبيعة الأمراض المستهدفة؛ والآثار التوزيعية لأساليب عمل تلك الشراكات.

(أ) الصلة بين الفقر والمرض

٢١ - الأمراض الرئيسية التي تستهدفها الشراكات الصحية العالمية هي الأمراض التي يعاني منها الفقراء. إلا أن أثر التدخلات على المحرومين يتوقف على أسلوب عمل تلك الشراكات وعلى السياق الاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل كفالة تعميم المنفعة على الجميع، ينبغي أن تُسهم تلك التدخلات في تعزيز نظام الرعاية الصحية وأن تكون ملائمة للظروف الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل فئة.

(ب) رصد الموارد

٢٢ - يتمثل أحد السُبل التي عبْرها يمكن للشراكات الصحية العالمية معالجة أوجه عدم المساواة، في التركيز على أفقر البلدان. فأنشطة الشراكات الصحية العالمية ومواردها تُوجه بشكل رئيسي إلى مناطق جغرافية أكثر فقرا، خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويُعزى ذلك جزئيا إلى تركيز تلك الأنشطة على الأمراض المعدية التي يجري الإبلاغ عن حدوث ٩٠ في المائة منها في البلدان النامية. بيد أن الأمراض المسؤولة عن أكبر عدد من الوفيات في أفقر البلدان هي أمراض الجهاز التنفسي وأمراض الأمعاء التي تنجم عنها ملايين الوفيات في صفوف الأطفال، والأمراض التي تُغفلها الشراكات الصحية العالمية. ولذا فإنه من الضروري ألا تُؤدي الشراكات العالمية إلى سحب الموارد من احتياجات ملحة أخرى وأن تعمل بالأحرى على جلب موارد إضافية.

(ج) التأثير في الخدمات الصحية الوطنية

٢٣ - يتوقف الحد بشكل فعال وعادل من الأمراض التي تستهدفها الشراكات الصحية العالمية على قدرة النظم الصحية الوطنية على تحقيق التكامل في التدابير الوقائية والتشخيصية والعلاجية. وإضافة إلى ذلك، يعد توسيع نطاق الخدمات الصحية الأساسية للفقراء لازما لتقليص أوجه عدم المساواة الصحية. ولكن القدرة على فعل ذلك كثيرا ما تكون غير كافية في البلدان المنخفضة الدخل.

٢٤ - وعموما، لا تُكرس الشراكات الصحية العالمية ما يكفي من الاهتمام لتعزيز النظم الصحية الوطنية. وواقع الأمر أن باستطاعة هذه الشراكات نقل الموظفين الطبيين من أجزاء أخرى من القطاع الصحي فتُقوض بذلك عملية تقديم الخدمات، و ''هناك خطر جسيم أن يؤدي تزايد انتشار الشراكات الصحية العالمية إلى الاستنفاد الكامل لإمكانات الموارد البشرية والنظمية الضعيفة، على الصعيدين المركزي والمحلي''(٤). ويعد أمرا جوهريا إحداث قدرات إضافية في قطاع الخدمات الصحية الوطنية، بدل تحويلها إلى أغراض أخرى.

(٤) K. Caines and Others, Assessing the Impact of Global Health Partnerships, Department for International Development , Health Resource Cemtre, 2004.

(د) تعديل إجراءات العمل

٢٥ - من الواجب، لإحراز تقدم على جبهة الإنصاف الصحي، إدماج هذا الهدف صراحة في صلب التدخلات سواء في تعريفها أو في تصميمها، وذلك بوضع نُهج تراعي ظروف أشد الفئات فقرا.

٢ - الأزمة المالية العالمية والصحة

٢٦ - تهدد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التقدم في العديد من البلدان النامية. فأي نقص في الإيرادات المالية الضريبية وما يترتب عليه من ضغوط على الميزانيات قد يؤدي إلى انعكاسات كبيرة على الصحة، لا سيما لدى الناس الأسوأ حالا الذين يعتمدون على المساعدة العامة لضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. كما أن تضاؤل تحويلات المغتربين وزيادة البطالة وتدني الأجور تعني التقليل من الموارد المتاحة لتغطية تكاليف الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، ستواجه البلدان التي تعتمد على المساعدة الخارجية (بما فيها مساعدات المنظمات غير الحكومية) من أجل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية مخاطر على وجه الخصوص في حال توقفت تدفقات المساعدة. ومن الأهمية بمكان تجنب تكرار التجربة التي عاشها العديد من البلدان النامية في الثمانينات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في التسعينات، حين تعرضت نفقات القطاع الاجتماعي للتخفيض في الكثير من الأحيان وتدهورت اللوائح الصحية.

دال - التوصيات

٢٧ - باختصار، فإن ملاحظة أوجه التفاوت الصحية مسألة هامة لتحقيق أهداف الصحة العامة الشاملة، إذ يمكن تحقيق أهداف وطنية متوسطة وإهمال الكثير من الناس. ويكمن العديد من العوامل الهامة التي تحدد اعتبارات الصحة وأوجه التفاوت في المجال الصحي خارج إطار الخدمات الصحية الفعلية. ومن أهم هذه العوامل أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية العامة التي تؤدي إلى تدهور الصحة في المجتمع عموما.

٢٨ - وتؤيد اللجنة توصيات اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، التي تتضمن ما يلي:

(أ) تحسين الأوضاع المعيشية اليومية للفقراء؛

(ب) التصدي للإجحاف في توزيع السلطة والمال والموارد داخل المجتمع؛

(ج) قياس وفهم مشكلة محددات أوجه التفاوت في المجال الصحي وتقييم أثر الإجراءات المتخذة على الفقراء.

٢٩ - وتوصي اللجنة بأن يعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يقوم به من أنشطة لرصد الأداء بشأن تحقيق الأهداف الصحية الإنمائية للألفية من خلال إدراج مؤشر عن تحقيق الأهداف في أوساط الفقراء والمحرومين. وعلى نحو أكثر تحديدا، يوصي المجلس بإبلاغ الجمعية العامة بأن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) رصد أوجه التفاوت في المجال الصحي حسب فئة الدخل، والمنطقة، والعرق، والعنصر، والسن، ونوع الجنس؛

(ب) ولهذه الغاية، ينبغي انتقاء مجموعة من المؤشرات الأساسية لأوجه التفاوت في المجال الصحي من أجل الرصد الشامل ومن ضمنها، على سبيل المثال، العمر المتوقع في الأحوال الصحية الجيدة (لدى الذكور والإناث)، ومعدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة (في المنطقة الحضرية والريفية)، ومعدل وفيات الرضع (حسب الشرائح الخمسية للثراء).

٣٠ - ولتعزيز تحقيق الأهداف الصحية الإنمائية للألفية والحد من أوجه التفاوت في المجال الصحي، توصي اللجنة أيضا الحكومات باتخاذ الإجراءات الدولية التالية في ما يتعلق بالقطاع الصحي:

(أ) زيادة تيسير إمكانية الوصول الضروري إلى الأدوية والعلاجات منخفضة التكلفة من خلال استعراض نظم براءات الاختراع وحقوق الملكية الدولية وإصلاحها بحيث تكون مؤاتية فعلا للتنمية. ونظرا لطول المدة التي قد يستغرقها الاتفاق على الإصلاحات وتنفيذها، يوصي، في غضون ذلك، بتوفير المساعدة التقنية لتحسين قدرة البلدان على امتثال أحكام تعديل ''اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية''؛

(ب) ضرورة قيام سياسات التكيف إزاء الأزمة المالية العالمية بتعزيز النفقات المخصصة للصحة والتعليم، ولا سيما النفقات المخصصة للخدمات الأساسية التي تستفيد منها الفئات المحرومة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنمائية التي تدعم الصحة والتعليم.

٣١ - كما توصي اللجنة بأن يتخذ كل من الحكومات المانحة والمنظمات الدولية والشركاء الآخرين في مجال التنمية الإجراءات التالية في ما يتعلق بالشراكات الصحية العالمية:

(أ) ضرورة إعداد الشراكات الصحية العالمية وتنفيذها بأساليب تتصدى للعوامل التي تحد من الإنصاف فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الصحية؛

(ب) ضرورة تحسين التنسيق بما يخفف من التعارض بين التدخلات الخاصة بأمراض محددة والخدمات الصحية العامة. ولا ينبغي إدراج شراكات صحية عالمية جديدة إلا حيثما تؤيد هذا الهدف؛

(ج) ضرورة تعزيز فعالية وتغطية النظم الصحية الوطنية باعتبارهما هدفا بحد ذاته ووسيلة لإدراج الشراكات الصحية العالمية في النظام ككل وتحسين نتائجها. وينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم قيام الشراكات الصحية العالمية بإضعاف النظام الصحي الوطني أو تفتيته.

٣٢ - وأخيرا، توصي لجنة السياسات الإنمائية الحكومات الوطنية باتخاذ التدابير التالية في القطاع الصحي، مع دعمها بالمعونة:

(أ) ضمان إمكانية الحصول الشامل على الخدمات الصحية ذات النوعية المرضية، من خلال ما يلي:

'١' إعادة تصميم التدريب وتعيين المهام من أجل تحسين توفير الموظفين في المجال الصحي وتوزيعهم؛

'٢' إلغاء رسوم الخدمات للمستعملين في ما يتعلق بالمرافق الصحية الأساسية؛

'٣' تحسين توزيع الخدمات على جميع المناطق والفئات؛

(ب) تحسين التوازن بين الرعاية الصحية الأولية والثانوية، مما قد يؤدي أيضا إلى إعادة هيكلة توعية العاملين في المجال الطبي وتدريبهم؛

(ج) التشديد على توفير التعليم الصحي والخدمات الصحية الوقائيين. وينبغي أن يصبح التثقيف الصحي عنصرا أساسيا في المنهاج التعليمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز تعليم الإناث لا من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين فحسب بل ومن أجل تعزيز النتائج الصحية الفضلى بالنسبة إلى المرأة وأسرتها؛

(د) تقديم الدعم المالي للمحرومين حين يستخدمون الخدمات الصحية الوقائية؛

(هـ) إلغاء جميع مصادر التمييز داخل مركز الخدمة الصحية نفسه وفي قطاعات المجتمع ذات الصلة، بما في ذلك التمييز العنصري والعرقي وحسب نوع الجنس والفئة العمرية؛

(و) تعزيز بيئة مادية أصح، بما في ذلك استخدام مواقد طهي ووقود أقل تلويثا وضررا؛

(ز) فرض ضرائب على المواد التي تسبب اعتلال الصحة وتنظيم استعمال هذه المواد. ويمكن استخدام الإيرادات الضريبية لدعم القطاع الصحي. وينبغي توسيع نطاق الضرائب والقواعد التنظيمية لكي تشمل ما يلي: التبغ، والمشروبات الروحية، والمأكولات غير الصحية، والمشروبات الغازية، والخدمات الصحية ''الترفيه'' من قبيل الجراحة التجميلية.

الفصل الثالث

الاضطراب المالي العالمي وآثاره على البلدان النامية

١ - نظرت لجنة السياسات الإنمائية خلال دورتها في آذار/مارس ٢٠٠٨ في المشهد الاقتصادي العالمي المتدهور الذي يؤججه الاضطراب المتعاظم للأسواق المالية الدولية. وأشارت إلى أن تراجعا عالميا حادا قد يؤدي إلى نتيجة سلبية للغاية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية بفعل الصدمات التجارية والمالية. وأكدت اللجنة أن الموارد المتاحة على الصعيد الدولي، من أجل التمويل التعويضين محدودة للغاية، وتصرف ببطء، وتخضع لمشروطية غير ملائمة. وأوضحت اللجنة أيضا السمات المطلوب توافرها لإيجاد تنظيم هيكلي مالي للطوارئ يتضمن إصلاحات جذرية، وذلك من أجل توفير السيولة والمعونة الرسميتين للبلدان النامية التي تعاني من الأثر السلبي للصدمات الخارجية[٥]. وتوصي اللجنة بأن يستأنف صندوق النقد الدولي عمليات إصدار حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك تزويد ''التمويل التعويضي''، المعدل، بالمال.

٢ - والآن وبعد مرور عام، يواجه العالم أسوأ تراجع اقتصادي منذ عقد الثلاثينيات. وسوف تؤدي الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تتكشف معالمها على نحو سريع إلى عرقلة النمو الاقتصادي بشكل حاد على نطاق العالم وتهديد التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي سياق نظام اقتصادي عالمي شديد التكامل، يفتقر إلى القواعد التنظيمية المناسبة وهياكل الحكم الشاملة الملائمة، يسهل أن يؤدي انهيار أي جزء من أجزاء هذا النظام إلى إخفاقات في مواقع أخرى. وكان من شأن عولمة التجارة والمالية انتشار الآثار سواء من حيث المنفعة أو التكلفة. وتشهد السياسات العامة تطورا سريعا كما هو مبين، على سبيل المثال، في القرارات ذات الصلة لقمة مجموعة العشرين التي انعقدت بعد اجتماع لجنة السياسات الإنمائية بثلاثة أسابيع.

ألف - مكافحة الأزمة العالمية

٣ - تستدعي الأزمة الاقتصادية الحالية اتخاذ إجراءات على الجهات التالية:

١ - تعزيز القدرات المالية الضريبية: التصدي للملاذات الضريبية

٤ - تشكل السياسة المالية الضريبية الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لإحياء النشاط الاقتصادي المحلي في الظروف الحرجة الراهنة. والبلدان النامية متضررة وبشكل

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ١٣ (E/2008/33)، الفصل الثالث.

خاص سبب الأزمة الاقتصادية الحالية، نظرا إلى انخفاض الطلب العالمي، وتدني أسعار السلع الأساسية، وصعوبات الحصول على التمويل وكذلك على المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي محاولة التصدي للأزمة، كثيرا ما تفتقر البلدان النامية إلى الموارد اللازمة لانتهاج سياسات نقدية ومالية لا تساير اتجاها الدورات الاقتصادية وتنفيذ مجموعات كبيرة من الحوافز وتدابير الإنقاذ لمساعدة أنظمتها المصفية ومؤسساتها التصنيعية. كما تعاني هذه البلدان حاليا من التدابير المتصلة بالأزمات التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو، بما فيها الممارسات التجارية المجحفة، وتعاظم الحمائية، والقيود على الهجرة.

٥ - وتقلل أوجه التباين هذه التي تضر بمصلحة البلدان النامية من قدرتها على التصدي للأزمة المستمرة بانتهاج سياسات مضادة لاتجاهات الدورات الاقتصادية، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيد الدولي، وتستلزم الروابط الداخلية القوية في ما بين البلدان أن يصار إلى التنسيق الفعلي لمجموعات الحوافز المالية الضريبية دوليا.

٦ - ويجب أيضا تعزيز القدرة المالية للحكومات على نطاق العالم باتباع تدابير تؤدي إلى تحسين جباية الضرائب. فنسبة كبيرة من الأرباح الناجمة عن التدفقات المالية العالمية والمكاسب الرأسمالية لا تخضع حاليا للضرائب أو تخضع لنسبة من الضرائب أقل مما يجب. وتؤدي الملاذات الضريبية موارد هائلة متسربة من النظم الضريبية للبلدان، في الشمال والجنوب على حد سواء. ويتداخل التهرب من الضرائب مع غسل الأموال، والفساد، وتمويل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات - وهي أضرار عامة متفشية - ويؤذي المواطنين الذين يحترمون القانون والشرفاء. ومع أن التهرب الضريبي من الشواغل العالمية، فهو يلحق ضررا شديدا بالبلدان النامية، فيحرمها من الموارد الأساسية التي يمكن أن توظف لتمويل تنميتها.

٧ - وكما جاء في توافق آراء مونتيري[٦] وإعلان الدوحة[٧]، ينبغي أن تكون مكافحة تهرب الناس من الضرائب بلجوئهم إلى ملاذات ضريبية دولية مكونا حاسما في التمويل المبتكر من أجل التنمية. وقد اتخذت لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وكذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، خطوات متقدمة في هذا الشأن، رغم اقتصارها على أعضاء المنظمة والمراكز المالية التي وقعت اتفاقات ثنائية متعلقة بتبادل المعلومات بشأن المسائل الضريبية. وينبغي تشجيع التعاون بين لجنة خبراء الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل إعداد التدابير اللازمة

(٦) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١.

(٧) إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣).

لمكافحة التهرب الدولي من الضرائب وتحسين الإيرادات الضريبية للبلدان النامية. وينبغي للتوصل إلى حلول فعالة تعزيز ولاية لجنة خبراء الأمم المتحدة وتقوية الأمانة العاملة.

٨ - وفي هذا الصدد، يعتبر إعلان مجموعة العشرين عن اتخاذ إجراءات ضد الملاذات الضريبية غير المتعاونة تطورا محمودا. وينبغي أن تنفذ هذه الإجراءات على وجه السرعة، مع المراعاة اللازمة لحاجات البلدان النامية، وأخذ الخبرات المكتسبة بهذا الشأن في الحسبان.

٢ - إجراءات التعويض الدولية

٩ - يعزز اشتداد الأزمة الحاجة الملحة إلى زيادة التمويل التعويضي الفعال، على نحو ما أكدته لجنة السياسات الإنمائية عام ٢٠٠٨. وتنطوي العواقب الشديدة لصدمات التجارة والتمويل المؤثرة في البلدان النامية على الحاجة إلى إصلاحات أقوى من تلك التي اعتمدت حتى الآن.

١٠ - وإلى حد كبير لا تُعد آليات التمويل التعويضي كافية حتى الآن. فقد قام صندوق النقد الدولي في أواخر ٢٠٠٨ بتعديل مرفق الحماية من الصدمات الخارجية التابع له لتعويض البلدان المنخفضة الدخل عن الصدمات التجارية. وأنشأ الصندوق أيضا مرفقا لدفع مبالغ بسرعة للبلدان متوسطة الدخل التي تواجه تراجعا كبيرا في تدفق رؤوس الأموال وهو مرفق سيولة الأجل القصير.

١١ - وعلى الرغم من أن هذه التغييرات تشكل خطوات تحظى بالترحيب، فإنها أقل بكثير من الإصلاحات الأساسية التي أوصت بها لجنة السياسات الإنمائية لعام ٢٠٠٨. ولا تزال الحاجة ملحة لتنفيذ التمويل التعويضي بصورة فعالة على نطاق أكثر اتساعا يتناسب مع حجم الصدمة الخارجية. ولأن هذه الصدمات ليست مسؤولية البلدان النامية المتأثرة بها، فيجب أن تكون مشروطية الموارد منخفضة أو معدومة.

١٢ - وقد تضطلع التدفقات التعويضية المحسنة بدور حاسم في تفادي تحمل البلدان النامية تكاليف غير ضرورية عبر الحد من الحاجة إلى الاحتفاظ بمستويات عالية من الاحتياطيات ومساعدتها على تجنب التسويات الانكماشية وبالتالي، تقلبات النواتج. وتؤدي تسويات التخفيض المفرط إلى الاستخدام الناقص للعمالة ورأس المال وهي ذات تأثير سلبي على التنمية في الأجل المتوسط.

١٣ - وعليه، تؤكد اللجنة من جديد دعوتها من أجل إصلاح هيكل التمويل التعويضي لتأمين سيولة رسمية معاكسة للدورات الاقتصادية للبلدان النامية التي تعاني من الآثار السلبية للصدمات الخارجية. وتصب الإصلاحات الرئيسية التي أعلنها صندوق النقد الدولي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ (عقب اجتماع لجنة السياسات الإنمائية) في هذا الاتجاه. وتتضمن هذه الإصلاحات

وضع حد ائتماني مرن جديد للاقتصادات ذات الأداء القوي التي تحتاج إلى تأمين، وفحص دقيق شامل لأطر الإقراض والمشروطية فيها. وسوف يضاعف الصندوق حدود إمكانية الحصول على قروض غير تساهلية ويعزز مرفقه الاحتياطي ويُبسط شروط الإقراض. وسوف يضاعف أيضا قدرته على الإقراض بشروط تساهلية لأعضائه ذوي الدخل المنخفض.

١٤ - وسوف ينطوي تحديث المشروطية على تزايد الاعتماد على معايير التأهل المقررة مسبقا (المشروطية السابقة) وليس على المشروطية اللاحقة كما جرت العادة. وفضلا عن ذلك، يجب استبدال المشروطية المعاكسة للدورات الاقتصادية المؤاتية للتنمية بالمشروطية المسايرة للدورات الاقتصادية المطبقة حاليا. وينبغي إيلاء أهمية خاصة كيلا تكون التسويات على حساب نفقات التنمية الإنسانية ذات الأولوية باعتبار أن هذا سيؤثر سلبا على الفقراء ويقوض إمكانات النمو.

١٥ - ويبدو صندوق النقد الدولي محبذا لدور نشط للسياسات المالية للتخفيف من حدة الأزمة. وينبغي أخذ وجهة النظر في الاعتبار بصورة فعالة عند تصميم سياسات التكيف. وفي ضوء الحاجة إلى ضخ كميات ضخمة من السيولة الإضافية، تعد مسألة إطلاق صندوق النقد الدولي لإصدارات جديدة من حقوق السحب الخاصة ذات الدور المعاكس للدورات الاقتصادية مسألة قوية بصورة خاصة اليوم.

١٦ - وترحب اللجنة بدعوة مجموعة الـ ٢٠ للتصديق العاجل على التعديل الرابع المقترح لعام ١٩٩٧، وبدعم المجموعة للاعتماد العام الجديد لضخ مبلغ ٢٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السيولة العالمية. وتشدد على الحاجة إلى أن يستخدم صندوق النقد الدولي نفسه والمؤسسات الإقليمية حقوق السحب الخاصة بصورة معاكسة للدورات الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، ترى لجنة السياسات الإنمائية أنه ينبغي أن تؤدي حقوق السحب الخاصة تدريجيا دور عملة عالمية، لتصبح جزءا من البنيان المالي الدولي المعدل والمؤاتي للتنمية.

باء - منع الأزمات في المستقبل

١٧ - تعود الأزمة العالمية الراهنة، إلى حد بعيد، إلى عملية التحرير الواسعة للنظام المالي دون وجود أنظمة تقابل ذلك. ولا بد لمنع الأزمات في المستقبل من ابتكار آليات جديدة للحوكمة الاقتصادية لمعالجة العيوب المنهجية في النظام المالي العالمي. وينبغي أن تكون الآليات التنظيمية الجديدة شاملة. (بالنظر إلى الفجوات الرئيسية في التغطية التي أدت إلى التحكيم التنظيمي وزيادة المخاطر المنهجية)، ومعاكسة للدورات الاقتصادية (للتعويض عن السلوك الملازم للأسواق المالية الذي يتراوح بين الازدهار والإفلاس)، وعالمية من حيث نطاقها.

١٨ - ويجب الاضطلاع بتعزيز التنسيق الدولي في الأنشطة التنظيمية من خلال إصلاح المؤسسات الحالية بطريقة تضمن مشاركة كل الجهات الفاعلة والبلدان (بما فيها الفقيرة) فالترتيبات السابقة، مثل منتدى الاستقرار المالي، لم تشكل آلية تنظيمية فعالة.

١٩ - ويجب أن يصحب الإصلاحات على المستوى الدولي تعديل وتعزيز إضافيان للأنظمة على المستوى الوطني. وفي الواقع، سيساعد وجود تنظيم دولي أكثر ملاءمة للتدفقات المالية على تعزيز تنفيذ الهياكل التنظيمية الوطنية التي غالبا ما يتم تجنبها تماما لعدم وجود تنظيم عالمي فعال.

جيم - التوصيات

٢٠ - قدمت التوصيات التالية لمواجهة الأزمة الراهنة وتقليل مخاطر الأزمات في المستقبل:

١ - الاستجابة المنسقة

٢١ - تتطلب معالجة التدهور الاقتصادي العالمي الحالي عملا منسقا. ويلزم أن تكون الاستجابة المالية المطلوبة لإنعاش الاقتصاد العالمي كبيرة ومنسقة جيدا على المستوى الدولي. ونظرا لوجود أوجه عدم تماثل كبيرة في القدرة على تنفيذ السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية، ينبغي أن يقدم للبلدان النامية تمويل تعويضي أكبر يسهل الحصول عليه أكثر وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى تقديم مزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية.

٢ - المشروطية

٢٢ - يجب مراجعة مشروطية السياسات المرهقة المرتبطة بمصادر التمويل التعويضي الحالية ومواءمتها مع أهداف التنمية المتفق عليها دوليا. ولم تكن المشروطية غير فعالة في حالات كثيرة، حسبما شاع عنها بشكل سيء فحسب، بل أن الأزمات التي تواجهها البلدان النامية حاليا ليست نتيجة لأعمالها وسياساتها. ويجب ألا تكون المشروطية انكماشية ومسايرة للدورات الاقتصادية، كما لا ينبغي أن تفرض اقتطاعات من الإنفاق الاجتماعي على البلدان التي تطلب دعما ماليا خارجيا.

٣ - إصدارات جديدة لحقوق سحب خاصة

٢٣ - تتطلب طبيعة الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة ونطاقها على الصعيد العالمي توليد سيولة دولية معاكسة للدورات الاقتصادية، إضافية. ويمكن تأمين جزء من الموارد الإضافية للتمويل التعويضي عبر إصدارات جديدة لحقوق سحب خاصة. وستدعم هذه الإصدارات أهداف التنمية المتفق عليها دوليا بصورة فعالة من خلال إسهامها في عملية استقرار النشاط

الاقتصادي. وينبغي أن تتزايد حصة السيولة العالمية من مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة في البينان المالي الدولي الجديد.

٤ - البنيان المالي الدولي

٢٤ - ينبغي أن ينسق إصلاح البنيان العالمي على المستوى الدولي، وأن يعتمد على مشاركة جميع الدول، بما فيها الدول ذات الدخل المنخفض. ولمنع التقلبات المفرطة وتكوّن الفقاعات في الأسواق المالية، يجب وضع أنظمة شاملة جديدة على الصعيدين الوطني والدولي. ويستدعي الأمر إجراء تغييرات في نظم الضرائب أيضا (مثل ضرائب الأرباح الرأسمالية والضرائب على التجارة في الصكوك المالية ذات المخاطر وعلى التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل وغيرها) وينبغي أن يشمل البنيان المالي الجديد نظما أكثر فعالية لمكافحة التهرب من دفع الضرائب. وتدعو الحاجة أيضا إلى إصلاح تدريجي في نظام الاحتياطيات الدولي ليتأسس على حقوق السحب الخاصة بصورة متزايدة، بعيدا عن الاعتماد على عدد قليل من العملات، مما يؤدي إلى التقدم نحو عملة احتياطيات دولية بحق.

الفصل الرابع

العلاقة بين تغير المناخ والتنمية

١ - هناك آثار ضارة قوية لتغير المناخ على أسباب المعيشة والتنمية، الآن وفي المستقبل. وتضيف النتائج العلمية الأخيرة المزيد من الإلحاح للتوصيات السابقة للجنة إلى المجتمع الدولي لمجابهة هذه المسألة بكفاءة وإنصاف[٨]. وحتى يبقى كثير من البلدان مأهولا في الأجل الطويل، يجب أن تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة بصورة كبيرة. وتتطلب معالجة التغير المناخي استجابة تعاونية من الجهات الفاعلة على نطاق واسع، بما في ذلك إدخال تعديلات في أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك للكثيرين، وخاصة للفئات المرتفعة الدخل. وهناك وعي متزايد بالحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات على النحو المبين في خطة عمل بالي[٩] التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لعام ٢٠٠٧. وتدعو خطة عمل بالي إلى تعزيز العمل على التكيف والتخفيف من الآثار الضارة وتطوير التكنولوجيا ونقلها والتمويل، وهو ما ينبغي تحديده في إطار نتائج متفق عليها دوليا بحلول نهاية ٢٠٠٩. وتناولت اللجنة بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالإنصاف والتنمية، والتي تقتضي النظر في التفاوض بشأن هذه النتائج.

ألف - التعاون الدولي بشأن المناخ: رؤية شاملة

٢ - توفر الأزمة المالية الراهنة فرصة لإجراء تغيير أساسي في أنماط التعاون الدولي والاستثمار والإنتاج. وكما اقترحت اللجنة في تقارير سابقة، ينبغي التماس مسارات تنمية مستدامة جديدة تعتمد على استخدام الطاقة بكفاءة أعلى وعلى مكوِّن كبير من مصادر الطاقة المتجددة. وفي الحقيقة، يُتوقع نشوء أوجه تآزر نتيجة دمج الاستثمارات المتعلقة بالمناخ والطاقة في استراتيجيات تعالج التراجع الاقتصادي. ولا يمثل أي ركود اقتصادي، حتى لو أدى إلى حدوث تخفيضات مؤقتة في انبعاثات غاز الدفيئة، ردا على التحدي المناخي، نظرا لأن مثل هذه الانخفاضات يمكن أن ينقلب مسارها بسرعة مع حدوث انتعاش اقتصادي ما لم تتخذ تدابير مناسبة. وفضلا عن ذلك، ينشأ ثلث الانبعاثات من الزراعة وإزالة الغابات - التي تتضرر من الركود بصورة أقل.

---

(٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ١٣ (E/2007/33)، الفصل الثامن، الفرع واو، المرجع نفسه، ٢٠٠٨ الملحق رقم ١٣ (E/2008/33)، الفصل الثاني، الفرع دال.

(٩) FCCC/CP/2007/6/Add.1، المقرر، 1/CP.13.

٣ - ولمواجهة تحدي تغير المناخ بصورة فعالة وتقليل مواطن الضعف اتجاه تأثيرات تغير المناخ، يلزم وجود نهج متفق عليه فيما يتعلق بالأهداف والوسائل والاستراتيجيات المحددة. ويعتبر التعاون الدولي أساسيا لتمويل أنشطة التكيف والتخفيف من الآثار الضارة وتطوير التكنولوجيا. وتجرى حاليا مناقشة ''رؤية مشتركة'' بشأن الاستراتيجيات الدولية حول تغير المناخ تعتمد على العمل التعاوني طويل الأجل - وقد وضعت تمشيا مع مبادئ المسؤوليات والقدرات المقابلة لها، المشتركة والمتفاوتة في آن معا. ويجب أن تكفل الأطراف المتفاوضة أن تنم هذه الرؤية المشتركة عن التزام واضح وقوي بالهدف العام للتنمية المستدامة. ويجب أن تتضمن هذه الرؤية اعتبارات الإنصاف مثل الحد من الفقر وأن تشجع على التقارب فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل الانبعاث لكل فرد.

باء - التغير المناخي: التمويل والبنيان المالي

٤ - تدعو خطة عمل بالي إلى تحسين إمكانية الاستفادة من موارد مالية تكون كافية وقابلة للتنبؤ بها ومستدامة وهناك عجز كبير في التمويل المتعلق بتغير المناخ في البلدان النامية. وتتراوح تقديرات الاحتياجات من أجل التخفيف من الآثار الضارة ومن أجل التكيف بين ٠,٥ و ١ بالمائة من الناتج الإجمالي العالمي. وتقدر الوسائل الرسمية المتاحة حاليا فيما يتعلق بتغير المناخ بحدود ١٠-٢٠ بليون دولار، بينما يمكن للاقتراحات المحددة المقدمة حتى الآن أن تولّد ٥ بلايين دولار أخرى، وهو مبلغ يقل بوضوح عما يلزم.

٥ - وتكتسي زيادة التمويل أهمية كبيرة. قد تتضمن خيارات تعيين مدى أوسع، ''مساهمات'' متعلقة بالناتج المحلي الإجمالي أو بأشكال أخرى من التمويل العام. ويمكن أن تولّد البدائل المعتمدة على السوق، مثل الضرائب المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال أو على النقل الدولي وعلى استخدام الطاقة أو الانبعاثات، ومعاملات أسواق الكربون وبيع تراخيص إطلاق انبعاثات في المزادات وغير ذلك، تدفقات سنوية إضافية تقدر بعشرات بلايين الدولارات. وينطوي العديد من هذه الآليات (مثل تجارة تراخيص إطلاق الانبعاثات وفرض الضرائب على الكربون والطاقة) على تسعير الكربون وهذا بحد ذاته ما يحفز الانتقال نحو تنمية مستدامة قليلة الاعتماد على الكربون. إلا أن تسعير الكربون يمكن أن يولّد آثارا غير مؤاتية (تنازلية) على الدخل ويلزم أن يقدر بعناية نظرا لآثاره السلبية المحتملة على التنمية.

٦ - وفضلا عن ذلك، يلزم أن يكون تأمين التمويل لمواجهة تغير المناخ جديدا فعلا وأن يشكل إضافة إلى الموارد المالية الأخرى المخصصة للتعاون الدولي كما يلزم أن يكون قابلا للتنبؤ به. ومن أجل تعزيز القدرة على التنبؤ، ينبغي ألا يكون التمويل طوعيا، بل يجب أن

يرتبط بالتزامات طويلة الأجل متفق عليها، فيعتمد مثلا على آليات قائمة على أساس تناسبي (فرض ضرائب كنسب مئوية من التدفقات المالية، ومساهمات إجبارية بحسب الدخل أو الإنتاج).

٧ - ويتألف البنيان المالي الحالي لتغير المناخ من صناديق متعددة الأطراف كتلك التي يقوم بتشغيلها مرافق البيئة العالمية (مرفق البيئة العالمية هو ''الهيئة التنفيذية'' بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ) والبنك الدولي وعدد من المرافق التي تقوم بتشغيلها جهات مانحة ثنائية رسمية (مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان). وأنشئ في ٢٠٠٨ صندوق تكيف خاص بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وفي حين أن بعض اقتراحات التمويل الجديدة تنطوي على مرافق جديدة وآليات تمويل في إطار الاتفاقية، اقتُرح أن يتم بعضها خارج هذه الاتفاقية. وثمة خطر لانتشار ذلك، ومن هنا كانت الحاجة لتزامن وتنسيق هذه المقترحات لضمان التكامل والكفاية (فيما يتعلق بالموارد واستخدامها) وترابط السياسات ومبدأ الإضافة.

٨ - وينبغي أن ييسّر ''البنيان'' المالي توليد التمويل الكافي الجديد والإضافي وتقديم الأموال بطريقة يمكن التنبؤ بها ويتسم بالكفاءة ومنصفة. ومن الضروري أن تعتمد على تدفقات الأموال التي عبئت وأن تديرها وفقاً لمعايير موضوعية تعكس المسؤوليات والقدرات التي ينبغي الإسهام بها. وينبغي أيضاً أن تستند المدفوعات إلى مجموعة متفق عليها من المعايير. ويجب أن تستند الحوكمة إلى التمثيل العادل والمتوازن بما يكفل المشاركة الحقيقية للبلدان النامية في عملية اتخاذ القرار. وينبغي أن تكفل الحوكمة الشاملة في البنيان الجديد اتساق السياسات والتركيز على التنمية المستدامة.

جيم - التكيف مع تغير المناخ والضعف إزاءه وتخطيط التنمية الوطنية

٩ - سوف يكون الآن للاستثمار في الحد من تغير المناخ فوائد في تخفيض الحاجة إلى التكيف معه وفي التقليل من ضرره الذي لا يمكن قلب مساره في المستقبل. إلا أنه لا تزال ثمة حاجة للتكيف ليس بسبب الآثار المحسوسة بالفعل فحسب، ولكن أيضا بسبب الآثار التي ستحدث في المستقبل ما لم ينجح الحد من تغير المناخ في تخفيف حدة الآثار كما هو متوقع، أو إذا نجح في ذلك ببطء.

١٠ - ويعد التمويل من أجل التكيف محدوداً حالياً. فعلى سبيل المثال، لا يتوفر الدعم المالي المتاح لوضع وتنفيذ برامج عمل وطنية للتكيُّف إلا لمجموعة محددة من البلدان، وهي أقل البلدان نموا، في إطار صندوق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ/أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، فقد كان الهدف من إطار برنامج العمل الوطني للتكيف تحديد

الاحتياجات الأكثر إلحاحا واستعجالا، وهو لا يشمل تنفيذ برامج التكيف الشاملة. غير أن التكيف ضروري في بلدان غير أقل البلدان نموا وينبغي النظر إلى أبعد من الاحتياجات الملحة المحددة حتى الآن.

١١ - وتتطلب النُهُج الجديدة للتكيف تحديد المناطق المعرضة للخطر، فضلاً عن القدرات في مجال استكشاف خيارات التكيف وصياغتها. ولاحظ مرفق البيئة العالمية أنه من أجل إجراء تقييم أفضل لمواطن الضعف وتغير المناخ وصياغة سبل التكيف الملائمة، هناك حاجة لوضع مؤشرات تدرج هذه الفئات في قياسات بسيطة وتعكس تشكيلة من العوامل تشمل التعرض لتغير المناخ، وآثار تغير المناخ ومواطن الضعف إزاء هذه الآثار، والقدرة على التكيف معها. ويمكن استكشاف إمكانية تطبيق مؤشرات الضعف (الوطنية) المتعلقة بالمناخ لكفالة قدر أكبر من الموضوعية في تخصيص الموارد اللازمة للتكيف. ولا يوجد حاليا مثل هذا المؤشر أو الدليل.

دال - الحد من تغير المناخ والتنمية

١٢ - على الدول الصناعية أن تتولى زمام الأمور في الحد من تغير المناخ والتعاون الدولي صوبه. إلا أن الأهداف المتواضعة التي صيغت بموجب بروتوكول كيوتو لبلدان المرفق الأول لم تتحقق. وفي غضون ذلك، تتضمن خطة عمل بالي في الفقرة ١ (ب) '٢' نظر البلدان النامية في ''إجراءات للحد من تغير المناخ ملائمة على الصعيد الوطني ... في سياق التنمية المستدامة، على أن تدعمها وتمكّنها التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات، بطريقة يمكن قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها''. ومن شأن هذا الدعم الموسَّع الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو أن يفيد الجميع بشكل واضح لأنه يتيح تخفيضا للانبعاثات العالمية، بشكل دائم وربما بشكل سريع، تيسِّره ''آلية التنمية النظيفة'' القائمة مقارنة بالتخفيضات في الانبعاثات في البلدان النامية.

١٣ - وتشمل الجهود العالمية للحد من تغير المناخ البلدان القادرة على اتخاذ هذه الإجراءات والمسؤولة تاريخيا عن تراكم غاز الدفيئة في الغلاف الجوي (بلدان المرفق الأول) فضلا عن البُلدان التي تبدي، بفضل إسهاماتها في الالتزام الحالي والمستقبلي، إمكانية الاشتراك في الحد من التغير المناخي حال توفر ما يكفي من التكنولوجيا والتمويل. وتجري مناقشة مجموعة متنوعة من الخيارات يحظى كل منها بالدعم من حيث الموارد والقدرات الضرورية التي تتراوح بين الأهداف الثابتة والمُلْزِمة لخفض الانبعاثات، عبر النُهُج غير المُلْزِمة (الأهداف التي لا تضر أحدا) وآليات الإقراض القطاعي، وبين آلية التنمية النظيفة والخطط المناخية

الوطنية القائمة على منهج التنمية المستدامة، من ناحية ثانية. ولكفالة المساواة، يجب في المقام الأول أن يولَى الاعتبار للإسهمات في الانبعاثات المتراكمة على مر الزمن.

هاء – الاستنتاجات والتوصيات

١٤ – تشدد اللجنة على ما يلي:

(أ) تشتد الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ إجراءات شاملة على الصعيدين الوطني والدولي بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد منه، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتمويل الحد من تغير المناخ؛

(ب) توفر الأزمة المالية الحالية فرصةً لتغيير أنماط الاستثمار والإنتاج المتعارَف عليها؛ وينبغي السعي إلى مسارات إنمائية جديدة استنادا إلى تكنولوجيات حافظة للكربون؛

(ج) سيتطلب الحد الفعال من تغير المناخ وجود قيادة من البلدان المتقدمة النمو واقتطاعات من جانبها أكبر مما قامت به حتى الآن. ويلزم أن تقوم البلدان المتقدمة النمو أيضاً بدعم البلدان النامية من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا لكي يتسنى لتلك البلدان الاضطلاع بإجراءات للتخفيف يتيح لها الإسهام في تخفيض الانبعاثات العالمية، متعلقة بإمكانات الحد من تغير المناخ فضلا عن المنظورات المتعلقة بالمشاركة المنصفة في الأعباء كما يتضمنها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن متفاوتة وما يقابلها من قدرات.

١٥ – وتقترح اللجنة أن ينظر المجلس في اتخاذ الإجراءات التالية المتعلقة بدوره في رصد تمويل التعاون الدولي:

(أ) معالجة مسائل الترابط والاتساق في التمويل الدولي المرتبط بتغير المناخ والتمويل الدولي الذي يدعم الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا؛

(ب) دعوة البلدان المتقدمة النمو والبلدان المانحة لتسجيل التمويل المرتبط بتغير المناخ بشكل مستقل عن ميزانياتها المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٦ – وإضافة إلى ذلك، تقترح اللجنة على المجلس النظر فيما يلي:

(أ) تشجيع البلدان النامية، ولا سيّما أضعفها، على تطوير استراتيجيات التكيف الخاصة بها و/أو استكمالها بإمعان النظر إلى المستقبل. وفي هذا الخصوص، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي دعما إضافيا؛

(ب) الطلب من هيئات الأمم المتحدة الملائمة (بالتشاور مع لجنة التنمية المستدامة) وضع مؤشر للضعف فيما يتعلق بأثر المناخ على المستوى الوطني.

الفصل الخامس

استعراض عام ٢٠٠٩ الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا

ألف – مقدمة

١ – يستند في الوقت الراهن تحديد أقل البلدان نموا – وهي من حيث تعريفها أقل البلدان دخلا التي تعاني من معوقات هيكلية خطيرة تعترض نموها – إلى ثلاثة معايير هي: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمؤشر للقدرة على إدرار الدخل؛ و (ب) مؤشر المخزون من الأصول البشرية؛ و (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي كمؤشر لهذا الضعف إزاء الصدمات الخارجية.

٢ – ويجري رفع البلد من وضع أقل البلدان نموا حسب الإجراء المحدّد في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٠. وتتوافق إجراءات الإدراج والرفع في استعراض عام ٢٠٠٩ مع المبادئ التوجيهية الإضافية على النحو الذي اعتمدته لجنة السياسات الإنمائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي[(١٠)].

٣ – ولكي يُدرَج بلد ما في هذه الفئة يجب أن تتحقق معايير التحديد الثلاثة جميعها حسب قيم عتبية محددة. وتتطلب الأهلية رفع بلد ما من القائمة أن يخفق في تلبية معيارين، لا معيار واحد فقط، من المعايير الثلاثة، ويلاحظ أن عتبات الرفع القائمة تستند إلى مستويات أكثر صرامة من مستويات الإدراج فيها.

٤ – وتبين للجنة السياسات الإنمائية كذلك في عام ٢٠٠٥ أن تحقيق مستوى عال مستدام من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يبلغ ضعف عتبة الرفع على الأقل – يكفي لجعل البلد مؤهلا للرفع من القائمة، حتى لو لم يحقق البلد عتبة الرفع لكل معيار من المعيارين الآخرَين[(١١)].

---

(١٠) دليل فئة أقل البلدان نمواً: الإدراج والرفع وتدابير الدعم الخاصة *Handbook on the Least Developed Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures.* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.A.9).

(١١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ١٣ (E/2005/33)، الفصل الرابع، الفقرة ٣٠؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٦ بشأن تقرير لجنة السياسات الانمائية المتعلق بأعمال دورتها السابعة.

٥ - وقد أجرت لجنة خبراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩استعراضا أوليا لأقل البلدان نموا.

٦ - واسترشدت اللجنة كما كان وأبها من قبل بالحاجة إلى كفالة المرونة في تطبيق المعايير التي تقترب فيها المؤشرات القطرية من العتبات، والمحافظة على معاملة البلدان على قدم المساواة على مر الزمن. وتماشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٧، تولي اللجنة الاعتبار الواجب للضعف الاقتصادي كإحدى السمات الهيكلية لأقل البلدان نموا.

باء - عتبات تحديد أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٩

٧ - في عام ٢٠٠٩، تشمل البلدان التي انطبقت عليها المعايير (٦٠ بلدا مدرجة في الجدول أدناه) جميع البلدان النامية التي يصنفها البنك الدولي ضمن البلدان المنخفضة الدخل في أي سنة من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وأقل البلدان نموا غير المصنفة ضمن البلدان المنخفضة الدخل.

١ - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

٨ - العتبة المعتمدة للإدراج في هذا الاستعراض هي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي البالغ ٩٠٥ دولارات لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧)[١٢]. وكما كان عليه الأمر في استعراضي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، فقد حدِّدت عتبة الرفع عند ٢٠ في المائة فوق عتبة الرفع، وهذا يقابل ١ ٠٨٦ دولارا.

٢ - مؤشر الأصول البشرية

٩ - يعكس مؤشر الأصول البشرية الأبعاد التالية لحالة التنمية البشرية: (أ) الصحة والتغذية وتقاس بما يلي: '١' النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية و'٢' معدل وفيات الأطفال دون الخامسة؛ و (ب) التعليم ويقاس بما يلي: '١' إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، و'٢' معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار.

١٠ - وعتبة مؤشر الأصول البشرية اللازمة للإدراج في القائمة هي الربع الثالث في ترتيب البلدان الـ ٦٠ كما هو مبين في الجدول أدناه. وكما كان عليه الأمر في استعراضَي عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٦، فقد اعتُمدت العتبة اللازمة للرفع من القائمة عند معدل ١٠ في المائة فوق عتبة الإدراج. وهكذا، فإن عتبة الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا

(١٢) كانت العتبات التي اعتمدها البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل خلال هذه السنوات الثلاث على النحو التالي: ٨٧٥ دولارا لعام ٢٠٠٥ و ٩٠٥ دولارات لعام ٢٠٠٦ و ٩٣٥ دولارا لعام ٢٠٠٧.

في استعراض عام ٢٠٠٩ الذي يجري كل ثلاث سنوات، هي قيمة مؤشر الأصول البشرية البالغة٦٠، في حين أن عتبة الرفع من القائمة هي ٦٦.

٣ - مؤشر الضعف الاقتصادي

١١ - يعكس مؤشر الضعف الاقتصادي الخطر الذي تمثله الصدمات الخارجية على تنمية البلد.

١٢ - وكما كان الأمر عليه في الاستعراضات السابقة، فإن عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي للإدراج في القائمة هي الربع الأول في ترتيب البلدان الـ ٦٠، كما هو مبين في الجدول أدناه. واستعملت اللجنة الفرق بنسبة ١٠ في المائة بين العتبتين للإدراج في القائمة والرفع منها، كما في حالة مؤشر الأصول البشرية. وهكذا، فإن عتبة الرفع في استعراض عام ٢٠٠٩ الذي يجرى كل ثلاث سنوات هي ٤٢، في حين أن عتبة الرفع هي ٣٨.

معايير البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا المستعملة لتحديد الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها

	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي					
	متوسط ثلاث سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧					
بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	مؤشر الأصول البشرية			مؤشر الضعف الاقتصادي		
م د ب بوروندي	١٠٠	م د ب الصومال	٩,٤	ب توفالو		٧٩,٧
م د ب جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٣٠	م د ب أفغانستان	١٥,٢	ب كيريباس		٧٥,٣
م د ب ليبريا	١٣٣	م د ب تشاد	٢٠,٠	م د ب ليبريا		٦٥,٥
م د ب غينيا - بيساو	١٨٧	م د ب سيراليون	٢٠,٤	م د ب زمبابوي		٦٤,٣
م د ب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية	١٩٠	م د ب بوروندي	٢٢,١	ب ساموا		٦٤,٣
م د ب إريتريا	١٩٧	م د ب جمهورية الكونغو لديمقراطية	٢٢,٦	م د ب الصومال		٦٢,٦
م د ب ملاوي	٢٣٣	م د ب النيجر	٢٢,٨	ب فانواتو		٦٢,٣
م د ب سيراليون	٢٣٧	ب أنغولا	٢٦,٠	ب غينيا الاستوائية		٦٠,٥
م د ب النيجر	٢٦٧	م د ب جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٧,٢	م د ب غينيا – بيساو		٦٠,٥
م د ب الصومال	٢٨٢	م د ب موزامبيق	٢٧,٥	ب ملديف		٥٨,٢
م د ب رواندا	٢٨٣	م د ب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية	٢٨,٤	م د ب جزر سليمان		٥٨,٠
م د ب غامبيا	٢٨٧	م د ب ليبريا	٣٠,٦	م د ب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		٥٧,٩
م د ب مدغشقر	٢٩٧	م د ب مالي	٣٢,٦	م د ب جزر القَمر		٥٦,٩
م د ب أفغانستان	٣٠١	م د ب رواندا	٣٣,٠	م د ب بوروندي		٥٦,٨
م د ب أوغندا	٣٠٣	م د ب بوركينا فاسو	٣٣,٢	م د ب تيمور – ليشتي		٥٦,٧
م د ب ميانمار	٣٠٦	م د ب غينيا – بيساو	٣٣,٨	م د ب غامبيا		٥٦,٣

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

متوسط ثلاث سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧

بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية			مؤشر الأصول البشرية			مؤشر الضعف الاقتصادي		
م د ب موزامبيق	٣٠٧	م د ب إريتريا	٣٦,٢	م د ب ملاوي	٥٥,٩			
م د ب جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية	٣٢٠	م د ب غينيا	٣٧,٤	م د ب كمبوديا	٥٥,٦			
م د زمبابوي	٣٤٠	م د ب هايتي	٣٩,٨	م د ب إريتريا	٥٥,٥			
م د ب توغو	٣٥٠	م د كوت ديفوار	٤٠,٣	م د ب رواندا	٥٥,٠			
م د ب جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٦٣	م د ب جمهورية تنزانيا المتحدة	٤٠,٦	م د ب سان تومي وبرينسيبي	٥٥,٠			
م د ب جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٧٣	م د ب زامبيا	٤٠,٧	م د ب تشاد	٥٣,٠			
م د ب غينيا	٤١٣	م د ب السنغال	٤٠,٧	م د ب بوتان	٥٢,٩			
م د ب بوركينا فاسو	٤١٧	م د ب بنن	٤١,١	م د ب السودان	٥٢,٩			
م د ب بنغلاديش	٤٥٣	م د ب توغو	٤٢,٦	م د ب زامبيا	٥٢,٨			
م د ب تشاد	٤٦٣	م د ب غامبيا	٤٢,٦	م د منغوليا	٥٢,٧			
م د ب مالي	٤٧٠	ب جيبوتي	٤٤,٥	م د ب هايتي	٥٢,٢			
م د ب كمبوديا	٤٩٠	م د ب مدغشقر	٤٥,٥	م د ب أوغندا	٥١,٩			
م د ب هايتي	٤٩٠	م د ب ملاوي	٤٦,٢	ب جيبوتي	٥١,٢			
م د ب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥١٠	م د ب جزر القَمر	٤٨,٢	م د ب سيراليون	٥٠,٧			
م د غانا	٥١٣	ب غينيا الاستوائية	٤٩,٥	م د جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥٠,٢			
م د ب بنن	٥٣٧	م د باكستان	٤٩,٦	ب ليسوتو	٤٩,٩			
م د جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥٨١	م د نيجيريا	٥٠,٦	ب أنغولا	٤٩,٨			
م د ب كينيا	٥٩٧	م د ب أوغندا	٥١,٣	م د ب جمهورية الكونغو لديمقراطية	٤٩,٣			
م د ب زامبيا	٦٤٧	م د ب السودان	٥١,٤	م د ب موزامبيق	٤٨,٧			
م د ب جزر القَمر	٦٦٧	م د ب اليمن	٥٢,١	م د ب موريتانيا	٤٧,١			
م د ب جزر سليمان	٦٨٣	م د ب بنغلاديش	٥٣,٣	م د ب النيجر	٤٥,٨			
م د فييت نام	٧٠٣	م د ب تيمور – ليشتي	٥٤,٠	م د ب جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٥,١			
م د ب موريتانيا	٧٣٣	م د بابوا غينيا الجديدة	٥٤,٣	م د ب اليمن	٤٤,٩			
م د بابوا غينيا الجديدة	٧٥٣	م د ب موريتانيا	٥٤,٦	م د بابوا غينيا الجديدة	٤٤,٦			
م د ب اليمن	٧٦٧	م د كينيا	٥٥,٩	م د غانا	٤٤,٥			
م د ب السنغال	٧٧٣	م د زمبابوي	٥٦,٣	م د ب بوركينا فاسو	٤٣,٨			
م د نيجيريا	٧٨٠	م د ب كمبوديا	٥٧,٨	م د ب توغو	٤٢,٨			
م د ب السودان	٧٨٧	م د ب نيبال	٥٨,٣	م د ب بنن	٤٢,٥			

م د		باكستان	٨٠٠	م د	ب	بوتان	٥٨,٦	م د	نيجيريا	٤٢,٤
م د	ب	سان تومي وبرينسيبي	٨١٠	م د		الهند	٦١,٧	م د	ب مالي	٤٢,٣
م د		الهند	٨٣٧		ب	ليسوتو	٦١,٩	م د	ب أفغانستان	٣٩,٥
م د		كوت ديفوار	٨٧٠	م د	ب	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦٢,٣	م د	ب السنغال	٣٧,٦
م د	ب	ليسوتو	٩٤٠	م د	ب	غانا	٦٣,٥	م د	ب ميانمار	٣٧,٤
م د		منغوليا	١ ٠٣٣	م د	ب	جزر سليمان	٦٤,١	م د	ب مدغشقر	٣٧,٢
	ب	كيريباس	١ ٠٤٨	م د	ب	ميانمار	٦٦,٠	م د	ب نيبال	٣٣,٦
	ب	جيبوتي	١ ٠٥٠	م د	ب	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٧١,٢	م د	ب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية	٣٢,٠
م د	ب	تيمور – ليشتي	١ ٠٧٠	م د	ب	سان تومي وبرينسيبي	٧٢,١	م د	كوت ديفوار	٣١,٥
م د	ب	بوتان	١ ٤٨٧		ب	فانواتو	٧٢,٣	م د	ب جمهورية تنزانيا المتحدة	٣١,٠
	ب	فانواتو	١ ٧٣٧	م د	ب	منغوليا	٨٠,٨	م د	ب غينيا	٢٧,٩
	ب	أنغولا	١ ٩٦٣	م د	ب	فييت نام	٨٣,٢	م د	فييت نام	٢٦,٥
	ب	ساموا	٢٢٤٠		ب	ملديف	٨٧,٥	م د	ب بنغلاديش	٢٣,٢
	ب	توفالو	٢ ٥٤٤		ب	كيريباس	٨٧,٦	م د	باكستان	٢٢,٣
	ب	ملديف	٢ ٩٤٠		ب	توفالو	٨٨,٤	م د	كينيا	١٨,٤
	ب	غينيا الاستوائية	٨ ٩٥٧		ب	ساموا	٩٢,٢	م د	الهند	١٧,٥

بند تذكيري:

الرأس الأخضر	٢ ١٨٠	الرأس الأخضر	٨١,٩	الرأس الأخضر	٤٨,١

ملاحظة: م د: بلد منخفض الدخل؛ ب: بلد أقل نموا. الرأس الأخضر مدرَج بوصفه بندا تذكيريا كجزء من رصد تقدم تنمية البلد.

عتبات الإدخال في قائمة أقل البلدان نموا هي أن يكون عدد السكان أقل من ٧٥ مليونا؛ وأن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة ثلاث سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في المتوسط أقل من ٩٠٥ دولارات، وأن يكون مؤشر الأصول البشرية أقل من ٦٠؛ وأن يكون مؤشر الضعف الاقتصادي أكثر من ٤٢. ويجب أن يحقق البلد جميع المعايير. أما عتبات الإخراج من قائمة أقل البلدان نموا فهي أن يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ أكثر من ٠٨٦ ١؛ وأن يكون مؤشر الأصول البشرية أكثر من ٦٦؛ وأن يكون مؤشر الضعف الاقتصادي أقل من ٣٨. ويجب أن يحقق البلد معيارين على الأقل ليكون أهلا للإخراج من القائمة.

تظهر البيانات فوق الخط المتصل للإشارة إلى أن بلدا أقل نموا حقق أحد معايير الإدخال في القائمة. وتظهر البيانات تحت الخط المتقطع للإشارة إلى أن بلدا أقل نموا حقق أحد معايير الإخراج من القائمة.

جيم – أهلية الإدراج والرفع

١ – البلدان التي ينظر في إدراجها

١٣ – حدَّد فريق الخبراء بلدين – بابوا غينيا الجديدة وزمبابوي – باعتبارهما يستوفيان الشروط الثلاثة لإدراجهما في قائمة أقل البلدان نمواً. (انظر الجدول أعلاه)

١٤ – وأبلغ هذان البلدان لجنة السياسات الإنمائية، بعد إخطارهما بهذه النتائج، أنهما يرغبان بألا ينظر في إدراجهما بقائمة أقل البلدان نمواً (كما فعلا عقب استعراض عام ٢٠٠٦). وأحاطت اللجنة علماً بموقفهما بهذا الشأن، مع تأكيدها على أهلية هذين البلدين.

٢ – البلدان التي ينظر في رفعها من القائمة

١٥ – في الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٦، تبين أن توفالو وفانواتو وغينيا الاستوائية وكيريباس مؤهلة للرفع من القائمة. وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩، نظر فريق الخبراء في تقييمات الآثار المسبقة التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبيانات مواطن الضعف التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن البلدان الأربعة واستمع إلى بيانات شفوية قدمتها وفود من كل بلد من البلدان الأربعة.

١٦ – واستعرضت اللجنة فيما بعد، التقارير المذكورة آنفاً التي أعدتها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد والبيانات الخطية الواردة من توفالو وفانواتو وغينيا الاستوائية.

غينيا الاستوائية

١٧ – بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في غينيا الاستوائية ٩٥٧ ٨ دولاراً في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، علما بأن عتبة الرفع من القائمة مقدارها ٠٨٦ ١ دولاراً (ونصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي كان يساوي ٨٦٠ ١٢ دولاراً عام ٢٠٠٧). ولا تستوفي غينيا الاستوائية شروط الرفع من القائمة من حيث الدليل القياسي للأصول البشرية أو الرقم القياسي للضعف الاقتصادي، ولكن مستوى الدخل فيها أعلى بثمانية أمثال من عتبة الرفع من القائمة.

١٨ – وتشكل الإيرادات الناجمة عن استخراج النفط مصدر الدخل الرئيسي في غينيا الاستوائية. وتشير كمية الاحتياطيات والتوقعات المنطقية لأسعار النفط أن مستوى عالياً من الدخل، بالنسبة إلى عتبة الرفع من القائمة، قابل للاستدامة في المستقبل المنظور. وكما هو

مبين في تقييم الآثار المسبقة، لا يتوقع أن يكون للرفع من القائمة أثر كبير على آفاق التنمية للبلد.

١٩ - وشكك البيان الوارد من غينيا الاستوائية في البيانات السكانية التي استخدمت لحساب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وخلصت اللجنة إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لغينيا الاستوائية سوف يفوق بكثير ضعف عتبة الرفع من القائمة حتى مع البيانات السكانية المنقحة. وأشار البيان إلى حاجة غينيا الاستوائية للدعم التقني من أجل تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية إلى أن يتسنى اعتبارها بلداً صاعدا، وطلبت تأجيل رفعها من القائمة.

٢٠ - وقد وجدت اللجنة أن غينيا الاستوائية مؤهلة للخروج من القائمة.

٢١ - وتسلم اللجنة بحاجة البلد إلى دعم الأمم المتحدة وتشدد على أن رفع غينيا الاستوائية من القائمة لا يستثنيها من الحصول على هذا الدعم. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة أهمية دعم الاستراتيجيات الانتقالية للبلدان التي ترفع من القائمة، حسب ما اتفق عليه في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩.

كيريباس

٢٢ - بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في كيريباس ١ ٠٤٨ دولاراً في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، أي أدنى بقليل من عتبة الرفع من القائمة البالغة ١ ٠٨٦ دولارا. وكان الدليل القياسي للأصول البشرية لكيريباس أعلى كثيرا من عتبة الرفع، مع أنها تُظهر ثاني أعلى رقم قياسي للضعف الاقتصادي بعد توفالو.

٢٣ - وتستوفي كيريباس أحد المعايير فقط و لم تعد بالتالي مؤهلة للرفع من القائمة.

توفالو

٢٤ - بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في توفالو ٢ ٥٤٤ دولاراً للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، أي أعلى بكثير من عتبة الرفع من القائمة. كما فاق الدليل القياسي للأصول البشرية مستوى عتبة الرفع من القائمة بكثير. وتبين أن الرقم القياسي للضعف الاقتصادي هو الأعلى في قائمة البلدان الستين. وبالتالي، تستوفي توفالو معيارين من المعايير المطلوبة للرفع من القائمة.

٢٥ - إلا أن توفالو تشكل حالة قصوى لبلد جزري أرخبيلي صغير يتجاوز عدد سكانه بالكاد ١٠ ٠٠٠ نسمة. ونسبة المساعدة الإنمائية الرسمية فيها من الدخل القومي الإجمالي

مرتفعة بصورة استثنائية. والمصادر الرئيسية الأخرى لتوفالو متقلبة (تحويلات مالية، صندوق اسئتماني، رسوم مفروضة على تراخيص الصيد، إيرادات شركات التجارة الإلكترونية) ولكنها منحت البلد دخلاً مرتفعاً مع دخل أساسي يكاد لا يذكر من القطاعات الاقتصادية المحلية المنتجة.

٢٦ - ونظراً ''ضآلة الحجم'' الشديدة لهذا البلد وافتقاره إلى الأنشطة المنتجة، تشكك اللجنة في استدامة مستوى الدخل الحالي. وبالتالي، لا توصي اللجنة برفع توفالو من القائمة خلال الاستعراض الحالي. ونظراً لأنه تبين أن توفالو مؤهلة فسيُنظر في إمكانية رفعها خلال الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

فانواتو

٢٧ - بلغ مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في فانواتو ٧٣٧ ١ دولاراً للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، بالمقارنة مع عتبة الرفع من القائمة وقدرها ٠٨٦ ١ دولاراً. وتبين أيضاً أن الدليل القياسي للأصول البشرية أعلى بكثير من عتبة الرفع من القائمة. غير أن الرقم القياسي للضعف الاقتصادي ظل مرتفعاً جداً. وبالتالي، تستوفي فانواتو معيارين من المعايير المطلوبة للرفع من القائمة.

٢٨ - ولقد اعترضت فانواتو على القيم المستخدمة لحساب معدل الإلمام بالقراءة والكتابة. وأفاد بيان مواطن الضعف للأونكتاد أيضاً أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة أدنى مما قاسته منظمة اليونسكو. ويتأتى معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي يشير إليه الأونكتاد من دراسة استقصائية لتقييم الإلمام بالقراءة والكتابة، في حين يقيس الرقم المرتفع بشكل ملحوظ الوارد من منظمة اليونسكو (والمستخدم في الدليل القياسي للأصول البشرية) الإلمام بالقراءة والكتابة بواسطة الشهادات الشخصية لتعداد السكان.

٢٩ - ونظراً إلى الشكوك التي أثيرت بشأن مستوى الدليل القياسي للأصول البشرية واستدامة التحسينات التي شهدتها فانواتو، لا توصي اللجنة برفع فانواتو من القائمة خلال الاستعراض الحالي. ونظرا لأنه تبين أن فانواتو مؤهلة، فسينظر في إمكانية رفعها من القائمة خلال الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

البلدان الأخرى

٣٠ - لم تتبين أهلية أي بلد من البلدان الأقل نمواً لأول مرة.

دال – رصد تقدم التنمية في البلدان التي رفعت من القائمة

٣١ – استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨/ ١٢، استعرضت اللجنة تقدم التنمية في بلدين رفعا من القائمة هما ساموا وملديف.

٣٢ – وتتمتع ملديف بثاني بأعلى نصيب للفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي ورابع أعلى دليل قياسي للأصول البشرية على صعيد البلدان الستين. وبالمقارنة مع الاستعراض الذي أجري عام ٢٠٠٦، ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لملديف من ٣٢٠ ٢ دولاراً إلى ٩٤٠ ٢ دولاراً مع حصول المزيد من التحسن في موقع الدليل القياسي للأصول البشرية. وبالنظر إلى المجموعة الكبرى التي تضم ١٣٠ بلداً نامياً، يأتي الدليل القياسي للأصول البشرية لملديف حالياً في المرتبة ٣٩، بعد أن كان في المرتبة ٥٢ عام ٢٠٠٦. إلا أن الضعف الاقتصادي لا يزال شديداً؛ وقد زاد الرقم القياسي للضعف البشري بسبب أثر التسونامي على مكوناته.

٣٣ – وتتمتع ساموا برابع أعلى نصيب للفرد من الدخل القومي الإجمالي وأعلى دليل قياسي للأصول البشرية على صعيد البلدان الستين. وبالمقارنة مع الاستعراض الذي أجري عام ٢٠٠٦، ارتفع نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي من ٥٩٧ ١ دولاراً إلى ٢٤٠ ٢ دولاراً، في حين يأتي الدليل القياسي للأصول البشرية للبلد في المرتبة ٢٢ من أصل ١٣٠ بلداً نامياً. ولا يزال البلد يعاني من الضعف اقتصادياً، بيد أنه لم يلاحظ أي تدهور في ضعفه النسبي كما يتبين من الرقم القياسي للضعف الاقتصادي.

٣٤ – وقد لاحظت اللجنة التقدم المستمر المحرز في مجال التنمية لساموا وملديف وكررت أهمية وضع البلدين لاستراتيجية انتقالية مرنة بدعم من شركائهما في التنمية.

هاء – رصد تقدم البلدان التي رفعت من القائمة: الرأس الأخضر

٣٥ – طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٩/ ٢٠٩ إلى لجنة السياسات الإنمائية أن ترصد التقدم في مجال التنمية الذي أحرزته البلدان الخارجة من وضع أقل البلدان نمواً. ويتمثل الهدف الرئيسي للرصد في تقييم أي دلائل على تدهور التقدم في مجال التنمية للبلد قيد النظر وتوجيه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى ذلك.

٣٦ – وتدل المعايير الثلاثة التي استخدمتها اللجنة إلى استمرار التقدم الذي أحرزه الرأس الأخضر (انظر الجدول أعلاه): فقد زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من ٤٨٧ ١ دولاراً في الاستعراض الأخير عام ٢٠٠٦، إلى متوسط بلغ ١٨٠ ٢ دولاراً في استعراض عام ٢٠٠٩. ويظل الدليل القياسي للأصول البشرية مرتفعاً ويفوق بكثير عتبة

الرفع من القائمة. وقد شهد الرقم القياسي للضعف الاقتصادي تحسناً بالنسبة إلى البلدان التي خضعت للاستعراض في عام ٢٠٠٩: فأصبح الرقم القياسي للضعف الاقتصادي للرأس الأخضر حالياً أدنى بالمقارنة مع نصف البلدان الذين شملهم الاستعراض لعام ٢٠٠٩.

٣٧ - وكان النمو الاقتصادي للبلد قوياً في السنوات الأخيرة. وحصل الاقتصاد على الدعم بفضل التدفقات الكبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية، والحوالات المالية من الرعايا الذين يعيشون في الخارج، وفي الآونة الأخيرة، من قطاع السياحة السريع النمو وما يتصل به من استثمار أجنبي مباشر. غير أن الاقتصاد بأكمله سوف يتأثر بالانتكاس الاقتصادي العالمي.

٣٨ - وقد قبلت مشاركة الرأس الأخضر في الإطار المتكامل المحسَّن واكتملت الدراسة التشخيصية بشأنه. غير أن مجلس الإطار المتكامل المحسَّن لم ينظر بعد في أهلية الرأس الأخضر للحصول على المزيد من موارد الإطار.

٣٩ - ومع أن التقدم الذي أحرزه الرأس الأخضر ما برح مرضيا حتى الآن في مجال التنمية، لا يزال البلد يعاني من الضعف اقتصادياً وتبرز الحاجة إلى مواصلة الجهود لإحراز المزيد من التقدم في التحول الهيكلي للاقتصاد والارتقاء بمستواه.

واو - الانتقال السلس

٤٠ - تحتاج البلدان الخارجة من القائمة إلى دعم الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من أجل الانتقال السلس والخروج المستدام من القائمة. وتشدد اللجنة على أن البلدان الخارجة حديثاً من القائمة ينبغي أن تواصل الاستفادة من الموارد المهمة بصفة خاصة من أجل المرحلة الانتقالية، من قبيل الإطار المتكامل المحسَّن، وكذلك من دعم صندوق التكيف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، نظراً لضعفها الشديد وتعرض مناخها للمخاطر.

الفصل السادس

الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

١ - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقررها المجلس وهي ترمي إلى المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدة المجلس في أداء وظائفه.

٢ - وستضطلع اللجنة، في إطار دورتها الثانية عشرة المقبلة، بالعمل بِشأن موضوع عام ٢٠١٠ للاستعراض الوزاري السنوي، وهو ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''. وتخطط اللجنة لتركيز عملها على أثر الأزمة الحالية على عمل المرأة وسبل العيش لها، وعلى النُهج المطلوبة للمحافظة على التقدم المحرز حتى الآن، وعلى الاستراتيجيات الجديدة التي يتعين وضعها نظراً للبيئة الاقتصادية المتغيرة.

٣ - وفي ضوء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع القادم المعني بأقل البلدان نمواً عام ٢٠١١، والعدد المتدني للبلدان التي رفعت من فئة أقل البلدان نمواً ومراعاة للاقتراحات التي قدمها رئيس المجلس بمناسبة الدورة الحادية عشرة، ستستعرض اللجنة فعالية تدابير الدعم الخاصة المتاحة حالياً لأقل البلدان نمواً. وستقيم اللجنة مدى إسهام هذه التدابير في خفض العوائق الهيكلية لهذه البلدان التي تحد من التنمية، وتقدم اقتراحات بشأن سبل تعزيز هذه التدابير.

٤ - وستواصل اللجنة أيضاً رصد التقدم المحرز في مجال التنمية للبلدان التي خرجت من قائمة أقل البلدان نمواً بناء على طلب المجلس في قراره ١٢/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه عام ٢٠٠٨.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها الحادية عشرة في مقر الأمم المتحدة من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وحضر الدورة عشرون عضواً في اللجنة وكذلك مراقبون من منظمات عديدة في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن المرفق الأول قائمة المشاركين.

٢ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة ورحَّب بالمشاركين. وفيما بعد، توجهت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة وعرضت آراءها بشأن إمكانية زيادة إسهام اللجنة في عمل المجلس، ويشمل ذلك إيجاد النهج الناجحة من أجل التصدي للأزمة الاقتصادية الحالية ومراجعة فعالية تدابير الدعم الخاصة التي يتيحها المجتمع الدولي لأقل البلدان نمواً. وقد أبرز وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الفرصة الفريدة التي يوفرها هذا العصر للمجلس من خلال المشورة التي يقدمها خبراء اللجنة لتولي زمام القيادة لصياغة شراكة جديدة لإدارة الاقتصاد العالمي.

٣ - وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها لستيفاني غريفيث - جونز لمشاركتها في الدورة التي تتناول الأزمة الاقتصادية العالمية.

٤ - ويتضمن المرفقان الثاني والثالث تباعاً جدول أعمال الدورة الحادية عشرة وقائمة الوثائق المعروضة على اللجنة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم الدورة:

خوسي أنطونيو ألونسو

لورديس أريزبي

ألبرت بينغر

أولاف بييركهولت

غوي - يينغ كاو

ريكاردو فرانتش - ديفيس (الرئيس)

ستانيسلافا غولينوفسكا

باتريك غيومون

فيليب هاين (المقرر)

هيرويا إيشيكاوا

ويلين أ. جونسون

أمينة ماما

عادل نجم

هانس أويشور

فلاديمير بوبوف

سوشيترا بونياراتاباندو

فاطمة صديقي

فرانسيس ستيوارت (نائبة الرئيس)

ميليتشا أوفاليتش

صموئيل وانغوي

٢ - ومُثلت في الدورة الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأغذية العالمي

صندوق الأمم المتحدة للسكان

منظمة العمل الدولية

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

١ - الجلسة الافتتاحية.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣ - الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩ بشأن موضوع تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالصحة العامة العالمية.

٤ - العلاقة بين تغير المناخ والتنمية.

٥ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً.

٦ - الاضطراب المالي العالمي وآثاره على البلدان النامية.

٧ - مسائل أخرى.

٨ - الأعمال المقبلة للجنة.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة

(CDP2009/PLEN/1) جدول الأعمال

(CDP2009/PLEN/2) تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

مذكرات التقييمات القطرية

(CDP2009/PLEN/3a) (أ) بابوا غينيا الجديدة

(CDP2009/PLEN/3b) (ب) زمبابوي

البيانات الخطية للبلدان المؤهلة للخروج من القائمة في عام ٢٠٠٦

(أ) غينيا الاستوائية

(CDP2009/PLEN/4aen) الإنكليزية (ترجمة غير رسمية)

(CDP2009/PLEN/4asp) الإسبانية

(CDP2009/PLEN/4c) (ب) توفالو

(CDP2009/PLEN/4d) (ج) فانواتو

الصحة العامة العالمية

(CDP2009/PLEN/6a) (أ) التصدي لأوجه التفاوت الصحية: دور التعاون الدولي

(CDP2009/PLEN/6b) (ب) الصحة العامة العالمية – المشروع الأولي/الموجز للدراسة الأساسية

(CDP2009/PLEN/7) العلاقة بين تغير المناخ والتنمية: عناصر لوضع ورقة مواقف لجنة السياسات الإنمائية

(CDP2009/PLEN/9) الأزمة المالية العالمية وأوروبا الشرقية

(CDP2009/PLEN/10) الارتفاع الحاد في أسعار الأسهم، حالات الكساد، وعمليات الإنقاذ: الدروس المستفادة من الانهيار المالي العالمي

(CDP2009/PLEN/11) الإحاطة الإعلامية الشهرية عن الحالة والآفاق الاقتصادية العالمية، رقم ٥